

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث خلال الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: مخاوف أوروبية مع تضاعف المستفيدين من الإعفاءات الضريبية
- تحليل اخباري: اكتشاف النفط والغاز في المتوسط ينعكس استقراراً في المنطقة
- تحليلاً لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

منطقة اليورو تعلق تخفيف ديون اليونان بعد إجراءات اجتماعية اتخذها تسييراس

موقع أرقام

علقت إجراءات تخفيف ديون اليونان التي منحتها منطقة اليورو في مطلع كانون الأول/ديسمبر لأثينا، بعد إعلان رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسييراس عن إجراءات اجتماعية جديدة، كما أعلن الناطق باسم مجموعة اليورو. وجاء في بيان صادر عن الناطق باسم رئيس مجموعة اليورو يورين ديسلبوم أن "تصرفات الحكومة اليونانية" - إعادة العمل بالراتب الـ 13 السنوي لبعض المتقاعدين، وإرجاء رفع الضريبة على القيمة المضافة "لا تنطبق مع اتفاقاتنا". وأضاف المتحدث باسم رئيس مجموعة اليورو، التي تضم 19 دولة، أن هذا الأمر يمنع "تطبيق" إجراءات تخفيف الدين. وكان وزراء مالية مجموعة اليورو وافقوا في 5 ديسمبر على إجراءات تخفف بشكل إضافي ديون اليونان. لكن بعد ثلاثة أيام أعلن تسييراس عن اجراءات إعادة راتب الشهر الثالث عشر السنوي، الذي كان قد ألغي في إجراءات تقشفية سابقة، للمتقاعدين الذين يتلقون أجورا شهرية تقل عن 850 يورو. كما أعلن إرجاء الزيادة المتفق عليها مع الدائنين لضريبة القيمة المضافة في جزر شرق إيجه التي تستقبل حاليا أكثر من 16 ألف لاجئ ومهاجر، موضحا أن هذا التأجيل سيستمر "طالما استمرت أزمة اللاجئين". وفور صدور إعلان مجموعة اليورو سجلت بورصة أثينا خسائر بأكثر من 3%.

تقرير "حالة العالم في 2017" يتوقع تراوح أسعار النفط بين 50 إلى 55 دولارا للبرميل في النصف الأول من العام المقبل

وام

توقع تقرير "حالة العالم في 2017" الصادر عن "المنتدى الاستراتيجي العربي" أن تتراوح اسعار النفط في السوق الدولية بين 50 إلى 55 دولارا للبرميل خلال النصف الأول من العام المقبل قبل أن تعاود الارتفاع في النصف الثاني لكن من دون أن تخترق سقف 60 دولارا للبرميل وذلك بفضل اتفاق دول منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" في نهاية الشهر الماضي على خفض المستوى الإنتاجي للمنظمة إلى نحو 33 مليون برميل يوميا. وقال التقرير -الذي أعدته "مجموعة يورو آسيا" للمنتدى الاستراتيجي العربي الذي بدأ أعماله في دبي الأربعاء، إنه في ظل هذا السيناريو سيعاود النفط الصخري الأميركي تحقيق نمو متواضع بحلول منتصف العام المقبل لكنه سيحقق مزيدا من النمو في حال تجاوزت أسعار النفط حاجز 60 دولارا للبرميل وسيكون لهذه العبء تداعيات كبيرة على الدول المنتجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحتاج لأسعار نفط أعلى بغية تحقيق توازن في موازنتها. ونبه التقرير إلى أن الانخفاض في عائدات النفط سيفرض على الدول التي تعتمد على تصديره مواجهة تحد صعب يكمن في المفاضلة بين اللجوء إلى خفض الإنفاق الحكومي المثير للجدل سياسيا من جهة أو تأجيلها من جهة أخرى وذلك لمواجهة خطر حدوث مزيد من التدهور الاقتصادي وتداعيات سياسية سلبية مستقبلا. ولفت التقرير - الذي حصلت وكالة أنباء الإمارات على نسخة منه - إلى أن جزءا كبيرا من قدرة الدول على تحمل خفض إنفاقها سيتوقف على احتياطاتها النقدية وقدرتها على توفير الأموال التي كلما زادت قيمتها قلت احتمالية اللجوء إلى خفض الإنفاق. وأضاف أن قدرة أنظمة هذه الدول السياسية سيتوقف أيضا على تحمل الضغوطات الداخلية والتزاماتها في تحقيق أهدافها التي كلما زادت الضغوطات قلة احتمالية اللجوء إلى خفض الإنفاق.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتوقع التقرير أن تواجه الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضغوطات مالية على حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لذا قد يتعين على دول المنطقة المنتجة للنفط ألا تعول كثيرا على احتمالية أن يؤدي اتفاق تجميد إنتاج النفط أو حتى خفضه إلى دفع أسعار النفط صعودا. وأوضح أنه يتعين عليها كذلك تعزيز قدرتها على توفير الأموال من مصادر غير نفطية و/ أو اللجوء إلى خفض الإنفاق الحكومي بشكل عاجل خصوصا إذا ما تبنت مجتمعة فكرة بقاء أسعار النفط منخفضة خلال الفترة المقبلة.

في خطوة متوقعة.. الفيدرالي يرفع الفائدة ويلمح إلى سياسة نقدية أكثر تشديداً

موقع أرقام

رفع الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة للمرة الأولى في عام، وألمح إلى موقف أكثر تشديدا على نحو طفيف فيما يتعلق بسياسته النقدية. ووفقاً للتوقعات في الأسواق، رفع الفيدرالي معدل الفائدة 25 نقطة أساس إلى النطاق بين 0.5% و0.75% من النطاق بين 0.25% و0.5%. وأكد البنك المركزي في بيانه على توقعاته بخصوص الاقتصاد الأمريكي بوتيرة نتيج استئناف الرفع التدريجي لمعدل الفائدة، كما يتوقع رفع الفائدة ثلاث مرات في العام القادم بدلاً من مرتين. وكان خبراء اقتصاديون قد أشاروا إلى أن التحفيز المالي الذي تحدث عنه الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" بزيادة الإنفاق على البنية التحتية وخفض الضرائب سوف يساهم في تسارع النمو الاقتصادي في البلاد. ولم يلمح بيان البنك المركزي إلى سياسات إدارة "ترامب" المالية، ولكنه أوضح أنه يقترب من الوصول إلى الأهداف الكاملة لسوق العمل واستقرار الأسعار كما يتوقع المزيد من التحسن في وتيرة التوظيف خلال الفترة المقبلة بالإضافة إلى تحرك معدل التضخم نحو المستهدف. وأكد الفيدرالي على أن المخاطر بخصوص توقعاته إزاء الاقتصاد الأمريكي تبدو متوازنة، كما أن القرار لم يشهد معارضة من أي عضو في البنك المركزي. ولم يعدل مسؤولو البنك المركزي توقعاتهم بخصوص النمو الاقتصادي الأمريكي حيث لا زالوا يتوقعون نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% في المتوسط على مدار الثلاثة أعوام القادمة، وخلال تلك الفترة أيضاً، من المتوقع استقرار معدل البطالة قرب مستوى 4.6% المسجل في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

بريطانيا تشد اتفاقات تسهل طلاقها من "الأوروبي"

العربية نت

دعا وزير المالية البريطاني، فيليب هاموند، إلى التوصل لاتفاقات انتقالية لتسهيل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واستبعاد وقوع اضطرابات قد تصيب بشكل خاص القطاع المالي. وقال هاموند إنه سيكون مفيداً بشكل عام، قيام فترة طويلة لإدارة الانتقال، مضيفاً أن هذا يعني التوجه نحو فترة انتقالية هادئة ستضمن مخاطر أقل على الاستقرار المالي. إلا أن المفوضية الأوروبية سبق أن حذرت من أنه سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاقات من هذا النوع.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الإنتاج الصناعي الأمريكي يستأنف تراجعته في نوفمبر

موقع أرقام

شهد مؤشر الإنتاج الصناعي الأمريكي ثالث انخفاض في الأربعة أشهر الماضية خلال نوفمبر، في إشارة على أن القطاع يعاني مجدداً بعد انتعاشه في صيف العام الجاري.

وأظهرت بيانات صادرة عن الاحتياطي الفيدرالي اليوم انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 0.4% في الشهر الماضي، وهو أكبر تراجع منذ مارس. وتمت مراجعة قراءة أكتوبر/تشرين الأول بالرفع إلى 0.1% من القراءة الأصلية التي سجلت استقراراً.

وفي سياق متصل، انخفض مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية 0.1% في نوفمبر بفعل هبوط إنتاج السيارات وقطع الغيار بنسبة 2.3% خلال نفس الفترة.

تقرير حالة العالم 2017 للمنتدى الاستراتيجي العربي يتوقع أن تكون أوروبا مصدر مخاطر اقتصادية ومالية

وام

توقع تقرير " حالة العالم في 2017 " - الذي سيصدره المنتدى الاستراتيجي العربي خلال اجتماعاته التي تبدأ في دبي غدا - أن ينتج عن الالتزامات النقدية والمالية الأوروبية مخاطر تتعلق بالنمو والاستقرار المالي لأوروبا والعالم ككل في العام المقبل.

وقال التقرير - الذي أعدته " مجموعة يورو آسيا " لصالح المنتدى الاستراتيجي العربي - إن البنوك الأوروبية عانت من انخفاض أسعار أسهمها نسبة تجاوزت 10 في المائة ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي منذ اتخاذ القرار البريطاني بالخروج من الاتحاد الأوروبي وفاقم هذا الانخفاض من التحديات التي يعاني منها القطاع المصرفي المتأثر بأسعار الفائدة المنخفضة ومن بيئة تعاني كثيرا من العوائق التي تحول دون تنفيذ عمليات دمج وإعادة هيكلة.

وأضاف أنه "في هذه الأثناء سينأى القادة السياسيون الأوروبيون الذين يعملون على معالجة أزمات على أكثر من صعيد بأنفسهم عن بذل ما تبقى من جهد سياسي لديهم في معالجة تحديات مصرفية وإذا ما أضيف هذا الأمر إلى التوقعات المالية المتدنية في دول تمتد من اليونان إلى الطرف الجنوبي من القارة الأوروبية بما في ذلك فرنسا فسيكون خطر حدوث عدوى مالية ممكنا ".

وحذر التقرير من أي أزمة مصرفية أوروبية حيث سيكون لها موجات ارتدادية تضرب الأسواق العالمية .. وبين أنه حتى مع نجاح الجهود الرامية إلى منع وقوع أزمة مصرفية ممنهجة فإن التوقعات المالية الضعيفة لكثير من الاقتصادات الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا والبرتغال واليونان قد تتسبب باضطرابات في النظام المالي العالمي لا سيما أن القدرات السياسية المتدنية تجعل من الاستجابة للأزمات أكثر صعوبة وإن كانت أضيق نطاقا.

وأشار التقرير إلى أن التوقعات تبين أن معدل النمو في القارة الأوروبية سينخفض خلال العام المقبل مقارنة بالعام السابق له ليصل إلى 1.4 في المائة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لذلك فإن أي ركود مالي في أوروبا سيؤثر على الاقتصاد العالمي ومن شأن حدوث أي تداعيات في أوروبا يجب إعادة هيكلة شروط الاقراض.

ونبه إلى أن الأسواق الناشئة قد تكون عرضة لخطر التعرض للمشاكل الأوروبية والتأثر بها بشكل كبير بضعف الأسواق الأوروبية وقد تتأثر الاستثمارات أو الأصول الشرق أوسطية في أوروبا والمعرضة للتقلبات في الاقتصاد الأوروبي بالتوترات الاقتصادية فيها وفي ذات الوقت قد تصطدم محاولات دول المنطقة لاستقطاب تمويل خارجي بعدم قابلية المستثمرين بالمخاطرة وهو الأمر الذي عززته حالة التوتر الاقتصادي في أوروبا.

تراجع معدل التوظيف في بريطانيا للمرة الأولى منذ أكثر من عام

موقع أرقام

تراجع معدل التوظيف في المملكة المتحدة للمرة الأولى منذ أكثر من عام في الأشهر الثلاثة حتى أكتوبر، حيث أظهر سوق العمل البريطاني بعض علامات الضعف.

وأشارت بيانات مكتب الإحصاء الوطني الصادرة إلى انخفاض أعداد القوى العاملة بحوالي 6 آلاف شخص إلى 31.76 مليون، في حين ظل معدل البطالة دون تغيير عند مستوى 4.8%.

وتراجعت أعداد العاطلين عن العمل بمقدار 16 ألف شخص إلى 1.62 مليون في الأشهر الثلاثة المنتهية في أكتوبر.

وعلى أساس شهري أظهرت البيانات ارتفاع معدل البطالة إلى 4.9% خلال أكتوبر/تشرين الأول من 4.6% في سبتمبر.

بينما ارتفع متوسط الدخل الأسبوعي باستثناء العلاوات بنسبة 2.6% على أساس سنوي في أكتوبر، بنسبة أعلى قليلاً من مستواه الشهر السابق.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أوبك تشير إلى فائض نفطي أكبر في 2017 حال عدم تخفيض الإنتاج

(رويترز)

أشارت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى تزايد فائض المعروض النفطي العام المقبل ما لم ينفذ الأعضاء اتفاقاً لخفض الإنتاج من مستويات قياسية وأيضاً ما لم يطبق المنتجون من خارج المنظمة تعهدات بتقليص الإنتاج قطعها في مطلع الأسبوع .

وقالت أوبك في تقرير شهري إن الدول الأعضاء في المنظمة ضخوا 33.87 مليون برميل يوميا الشهر الماضي بارتفاع 150 ألف برميل عن شهر أكتوبر وفقا لأرقام جمعتها أوبك من مصادر ثانوية.

وتنفذ أوبك اتفاقاً لخفض الإنتاج اعتباراً من الأول من يناير واتفق عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة على تقليص إنتاجهم بنحو 560 ألف برميل يوميا دعماً لخطة أوبك.

ورفعت أوبك قليلاً توقعاتها للإمدادات من خارج المنظمة في 2017 كما أعلنت عن ارتفاع إنتاج الدول الأعضاء بها.

وبيانات إنتاج أوبك في نوفمبر هي الأعلى منذ 2008 على الأقل وفقاً لمراجعة أجرتها رويترز لتقارير.

التأثير على مصر:

جاء قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، في زيادة تعتبر هي الثانية في حوالي 10 أعوام، مدعومة بشكل رئيسي من التقدم الذي حققه الاقتصاد الأمريكي فيما يخص اثنين من أهم أهداف البنك وهما التوظيف الكامل والاقتراب بمعدل التضخم من 2% ويدعم هذه الخطوة أيضاً رغبة الفيدرالي في إثبات صحة توقعات الأسواق إزاء معدلات الفائدة، وكذلك في استجابة لتراجع حدة الرياح المعاكسة القادمة من الخارج (وخاصة أوروبا، على الرغم من نتائج الاستفتاء الإيطالي).

ووفقاً لتقرير حديث للدكتور محمد العريان فبالنسبة لشكل سياسات الفيدرالي في المستقبل، فإن البنك المركزي الأمريكي سوف يبقي الباب مفتوحاً أمام إمكانية إجراء خطوات متعددة لرفع أسعار الفائدة في عام 2017، ولا يرجع ذلك فقط إلى تحسبه للأداء القوي للاقتصاد الأمريكي العام القادم، ولكن أيضاً بسبب الاتجاه السعودي لمعدلي النمو والتضخم المرتبط بتصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" مشيراً الي انه يوجد اعتبار مهم هنا، وهو إلى أي مدى يمكن للسياسة المالية المدارة بطريقة أكثر نشاطاً -- والتي يقودها الإنفاق القوي على البنية التحتية - السماح بتطبيع أسرع للسياسة النقدية.

ومثل كثيرين، يعتقد "العريان" أن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي لا يزالون في المراحل الأولية من استيعاب التطورات التي شهدتها الساحة السياسية والأسواق الشهر الماضي، مشيراً إلى أن أعضاء الفيدرالي في حاجة للانتظار ورؤية كيف سيتم ترجمة تصريحات "ترامب" على أرض الواقع، وأنهم سيكونون أكثر حرصاً على عدم القيام بأي تحركات سابقة لأوانها.

نعيد التأكيد على أن التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخراً تشير إلى تصاعد في وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيز الإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد. ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالمياً إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة ما بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وعلى مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدتها في الأسواق الإقليمية العربية والأفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: مخاوف أوروبية مع تضاعف المستفيدين من الإعفاءات الضريبية

صحيفة الشرق الأوسط

أظهر تقرير أوروبي غير حكومي أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات المستفيدة من إعفاءات ضريبية ومحفزات مالية، قد تضاعف ثلاث مرات في دول الاتحاد الأوروبي خلال العامين الماضيين. وذلك قبل حلول الأول من يناير المقبل، وهو الموعد المحدد لتنفيذ اتفاق سياسي حول توجيهات تهدف إلى تحسين الشفافية الخاصة بتأكيدات الدول الأعضاء للشركات، حول كيفية حساب الضرائب المستحقة عليها، في إطار مواجهة التهرب الضريبي. وأعدت التقرير هيئة غير حكومية تدعى «يوروداد»، وهي شبكة تضم 47 منظمة أهلية من 20 بلداً أوروبياً، تعنى بالدراسات الاقتصادية والمالية والتنمية في أوروبا. وغطى التقرير الصادر أمس الفترة الواقعة بين 2013 و2015.

وحسب مصادر إعلامية أوروبية في بروكسل، فقد أوضح التقرير أن لوكسمبورغ وبلجيكا هما الدولتان اللتان عقدتا العدد الأكبر من الاتفاقيات مع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تسمح للأخيرة بتفادي دفع جزء كبير من ضرائبها والاستفادة من محفزات مالية متعددة. وعبرت «يوروداد» عن شعور أعضائها بالمفاجأة والقلق نتيجة تضاعف عدد الاتفاقيات المالية المبرمة بين الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات الأوروبية، وفي عام 2013 كان عدد هذه الاتفاقيات يبلغ 547 اتفاقاً، بينما وصل إلى 1444 اتفاقاً في عام 2015، وفق التقرير. وتقول «يوروداد» إنها اعتمدت، لدى إعدادها هذا التقرير، على المعطيات المنشورة من قبل المفوضية الأوروبية، والتي غطت 17 دولة عضواً في الاتحاد، إضافة إلى النرويج. وقال الخبير الاقتصادي توف ريدينغ، أحد المشاركين في إعداد التقرير، إن الجميع بات يعلم بوجود اتفاقيات سرية بين الدول والشركات الكبرى لمساعدة الأخيرة على تفادي دفع الضرائب. ولم ينكر التقرير الجهود التي بذلتها المفوضية الأوروبية، والتي سمحت لبعض الدول هذا العام باستعادة مبالغ ضخمة من الشركات العاملة على أراضيها.

ويذكر أن الفضيحة المالية المعروفة بـ«لوكس ليكس» عام 2014، والتي كشفت قيام لوكسمبورغ وحدها بتوقيع 350 اتفاقية مالية مع كثير من الشركات، قد ساهمت في تعزيز عمل الجهاز التنفيذي الأوروبي والهيئات المتخصصة للكشف عن مخالفات من هذا النوع. وكانت المفوضية الأوروبية قد طالبت شركة «أبل» بدفع مبلغ يصل إلى 13 مليار يورو لإيرلندا، تعويضاً لامتيازات ضريبية حصلت عليها خلال الأعوام من 2003 إلى 2014. وفي أغسطس الماضي، حصلت 19 دولة أوروبية من السلطات الألمانية على معلومات تتعلق بـ150 عملية بنكية مرتبطة بحسابات في سويسرا ولوكسمبورغ، مما يساهم بشكل كبير في خطط مكافحة التهرب الضريبي على الصعيد الأوروبي. وفي مايو من العام الماضي، وقّع الاتحاد الأوروبي على اتفاق تاريخي مع سويسرا بشأن تبادل المعلومات حول الحسابات البنكية، مما يساهم في تعزيز الشفافية الضريبية.

وفي أواخر مايو من العام الجاري، أعلن المجلس الوزاري لدول الاتحاد الأوروبي في بروكسل، عن اعتماد قواعد بشأن الإبلاغ من قبل الشركات متعددة الجنسيات عن معلومات تتعلق بالضرائب، وإجراء تبادل لهذه المعلومات بين الدول الأعضاء.

وقال المجلس إن القواعد المتعلقة بهذا الصدد كانت في مقدمة عناصر تضمنتها حزمة مقترحات تقدمت بها المفوضية الأوروبية في يناير الماضي، لتعزيز قواعد مواجهة التهرب الضريبي للشركات. وتستند هذه القواعد على توصيات منظمة التعاون والتنمية الأوروبية.

وشدد المجلس الوزاري الأوروبي، الذي يضم وزراء مالية الدول الأعضاء، على أن هذه القواعد الملزمة قانوناً تتضمن قيام كل دولة على حدة بإعداد تقارير حول تنفيذ قواعد تبادل المعلومات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. وقال بيان في بروكسل إن هذه الشركات تصل إيراداتها إلى ما لا يقل عن 750 مليون يورو.

كانت تقارير إعلامية أوروبية في بروكسل، قد أفادت في وقت سابق، بأنه قد لا تتمكن الشركات الكبرى مستقبلاً من الحصول على نظم ضريبية خاصة، كما كان الوضع في الماضي. وتقدمت المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية باقتراحات جديدة لمنع التهرب الضريبي.

وقال باسكال سانت أمان، مدير السياسات الضريبية في منظمة التعاون، إن الأزمة المالية هي نوع من الوهن الاقتصادي الذي يستدعي وضع حد للتهرب الضريبي، الذي هو بحد ذاته أمر غير مشروع. أما فيما يخص الشركات الدولية الكبرى، فتوصلنا إلى وضع مشروعات لنظم ضريبية وافقت عليها 44 دولة، من ضمنها الدول الصناعية الكبرى العشرون، ودول منظمة التعاون الاقتصادي ودول ناشئة. فنترح إزالة الضرائب التي يمكن أن تسدد في دولتين مختلفتين، بحيث لن تتمكن الشركات مستقبلاً من تسديد ضرائبها في الدولة التي تناسبها.. انتهت هذه الازدواجية الضريبية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يجب التوضيح أنه ليس محظورا من الناحية القانونية التعامل مع ملاذات ضريبية، وفي الواقع قد توجد بعض الأسباب المشروعة للقيام بمثل هذه الأعمال، خاصة بالنسبة للمستثمرين في صناديق التحوط لهذا يكثر لجوء مستثمرين في دول غير مستقرة إلى الملاذات الآمنة، نظرا لتعرضهم في بلدانهم لمخاطر من حكوماتهم أو من قبل عصابات إجرامية.

إن نقص الشفافية ونقص تبادل المعلومات يمكن استغلالهما لأغراض غير مشروعة ومنها غسل الأموال والرشى والفساد والتهرب الضريبي وغيرها من الأنشطة غير المشروعة وتضمن قوانين الحفاظ على الخصوصية التي تمنع اطلاع هيئات الضرائب في الخارج على معلومات تخص الكيانات المعقدة الواقعة في الملاذات الضريبية وهو من الأسباب الرئيسية لنقص تبادل المعلومات. وفي 2013، ذكرت مجلة "إيكونوميست" في تقرير أن نحو 20 تريليون دولار مخبأة في حسابات خارجية بمختلف أنحاء العالم، وإن أغلب الرقم يُستخدم على الأرجح في أنشطة مشروعة.

لهذا فإن مسألة التهرب الضريبي الدولي هي واحدة من المسائل التي تحتاج مصر لأن توليها عنايتها بصورة عاجلة في ظل تصاعد أشكالها على المستوي الدولي، حيث إن تتبع تلك الشركات على المستوى الدولي صعب للغاية، ويحتاج لمحامين ذوي خبرة واسعة، فأحيانا تكون هناك سلسلة شركات تتبع إحداها الأخرى، كما أن إثبات تهمة الفساد يتطلب جهودا مضمّنة، وإرادة سياسية قد لا تتوافر لدى بعض الدول.

وسبق أن أصدرت وزارة المالية المصرية بيانا أوضحت فيه أن مصر لديها تشريعات ضريبية تسمح بتتبع حالات التهرب والتجنب الضريبي الدولي، كما أن مصر أبرمت عدة اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي تسمح بتبادل المعلومات مع الدول المختلفة لمكافحة التجنب والتهرب الضريبي، فضلا عن ارتباطها باتفاقيات متعددة الأطراف لتحقيق هذا الهدف وجميع هذه الآليات سوف تمكن الإدارة الضريبية بمصر من الحصول على المعلومات المتعلقة بعمليات التهرب الضريبي الدولي ومواجهته.

وأكد البيان أن قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 يتضمن محاور لمواجهة هذه الحالات من خلال تفعيل مبدأ السعر المحايد الذي يتم من خلال المعاملات بين الأطراف المرتبطة بما يضمن تحديد السعر الحقيقي لمنع التحايل الضريبي، وكذلك هناك المواد المتعلقة بقواعد مكافحة التجنب الضريبي سواء كانت عامة أو خاصة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري : اكتشاف النفط والغاز في المتوسط ينعكس استقراراً في المنطقة

صحيفة الحياة

لا يزال ترسيم حدود لبنان البحرية بتحديد النقاط النهائية للمنطقة الاقتصادية الحصرية، عالقاً بين سورية وإسرائيل، إذ أكد رئيس «كتلة المستقبل» النيابية فؤاد السنيورة، أن لبنان «رسم الحدود مع قبرص، وعندما وصلنا إلى الجنوب والشمال اصطدمنا بعقبة عدم تمكّنا من التوقيع مع إسرائيل، فيما لا يزال الجانب السوري حتى الآن متحفّظاً ولا يريد التوقيع معنا، ما اضطرنا إلى الابتعاد شيئاً ما عن النقطة الثلاثية» في الشمال والجنوب. وكان السنيورة يتحدث في مداخلة خلال ندوة حول «آفاق بترول شرق المتوسط: الإنتاج والأسواق»، نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية وافتتحها رئيس مجلس الأمناء في المؤسسة طارق متري، في ضوء أهمية اكتشافات البترول والغاز في مياه البحر المتوسط وانعكاساتها على مستقبل الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول المنطقة، من دون إغفال ما تسعى إليه إسرائيل لاستغلال تصدير الغاز إلى بعض هذه الدول، لتسيطر استراتيجياً عليها. وأدار جلسة المحور الأول حول الأبعاد القانونية والسياسية والديبلوماسية لاكتشافات البترول في المياه اللبنانية، الخبير الاقتصادي كمال حمدان، وكشف خلالها رئيس اللجنة النيابية للأشغال العامة والطاقة النائب محمد قباني، أن الحكومة اللبنانية «ألزمت قبل خمسة أشهر بحكم قضائي، شركة «أس جي أس» الأميركية تسليمها نتائج المسوحات التي نفذتها، وهي تظهر وجود كميات كبيرة من الغاز في شرق المتوسط ووجود أحواض مشتركة خصوصاً بين لبنان والأراضي المحتلة». وأعلن أن «ما أعاد تحريك ملف التنقيب عن النفط والغاز في لبنان هو تحرك إسرائيل تجاه تركيا لمد أنابيب الغاز عبرها وصولاً إلى أوروبا، بعدما تبين أن مشروع الخط منها إلى قبرص واليونان مكلف جداً». وأمل بأن «يبصر المرسوم العالقان في مجلس الوزراء النور في عهد الحكومة الجديدة».

وعرض رئيس هيئة قطاع البترول في لبنان وسام الذهبي، الخطوات المُنجزة تحضيراً لبدء التنقيب والاستكشاف والمراحل المستقبلية، مشيراً إلى «إنهاء البنية التشريعية»، لافتاً إلى «تنويه دول كثيرة بما أنجز من عمل حتى الآن». وشدد على أن «المسار طويل»، ودعا إلى «رقابة ومساءلة ومشاركة من المجتمع المدني».

واعتبر الشريك في «مكتب المشرق» للمحاماة في لبنان فادي نادر، أن «القيمة الفعلية هي بالمراسيم التطبيقية التي ستصدر وتكمل القانون» الخاص بالموارد البترولية. ولفت إلى الجانب المالي منه الذي «يترجم بكيفية احتساب تقاسم الأرباح، والمرسوم الخاص بذلك لم يصدر بعد». وشدد على ضرورة أن «يكون النظام الضرائبي «حافزاً للمستثمرين».

وأكد السنيورة ضرورة أن «يكون اتفاق ترسيم الحدود بين ثلاثة أطراف»، مشيراً إلى أن «نص الاتفاق الثنائي بين لبنان وقبرص هو ذاته الذي وقعته قبرص مع مصر ومع إسرائيل»، لافتاً إلى أن البند الثالث فيه «يلزم الطرف الموقع على الاتفاق التشاور معنا قبل توقيع أي اتفاق مع طرف ثالث». لذا «كان على قبرص قبل التوقيع مع إسرائيل، التشاور مع الجانب اللبناني فيما يتعلق بالنقطة 23».

وقال: «عندما وقعنا الاتفاق مع قبرص مباشرة، رسمنا مباشرة الحدود الجنوبية والشمالية من طرف واحد، وأعلمنا الأمم المتحدة وأودعناها ذلك». واعتبر أن الذي «نكّل بهذا الاتفاق هو الجانب القبرصي وليس لبنان».

وشدد السنيورة على أن «أفضل طريقة لترسيم الحدود بين الدول الثلاث، هي بالعودة إلى الأمم المتحدة»، لافتاً إلى أن «البند العاشر من الاتفاق 1701 ينص على إمكان حقيقي للبنان الطلب من الأمم المتحدة المساعدة في ترسيم الحدود، وبادرت شخصياً وأرسلت رسالة إلى الأمين العام وتمنيت عليه الالتزام وتنفيذ المادة العاشرة من الاتفاق، لأنها تنص على ترسيم الحدود ولا تخصص إذا كانت بحرية أو برية».

واعتبر السفير التركي في لبنان تشغتاوي إرجيبس، أن «أمن الطاقة يرتبط بالسياسة الخارجية والأمن وليس فقط بالتنمية». وعرض مشاريع الإمدادات الضخمة في تركيا، منها «الخط عبر الأناضول «تانا» الذي سيبدأ العمل فيه عام 2018 ونقل الغاز إلى أوروبا عام 2020». ولفت إلى أن شركتين تركيتين «تأهلنا في لبنان ولا تزالان مهتمتين بالاستثمار في لبنان».

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأكدت سفيرة قبرص في لبنان كريستينا راقتي، أن «شرق المتوسط مع ما يملكه من هذه الثروة سيشكل خزاناً لأوروبا». وأعلنت ضرورة «استئناف المفاوضات بين لبنان وقبرص»، وأملت بأن «يصادق على الاتفاق الموقع عام 2007». وكشفت «استعداد قبرص للمساعدة على حل مشكلة ترسيم الحدود مع إسرائيل وتحديد الخط الفاصل معها».

وتحدثت عضو هيئة قطاع البترول في لبنان ناصر حطيط، عن مسألة ترسيم الحدود مع إسرائيل، مشيراً إلى أن «حتى (يوليو) 2016 كانت إسرائيل حددت الرقع عند النقطة 23، وخريطة الرقع الإسرائيلية التي أرسلت إلى الشركات تحتوي فعلاً 3 رقع في المياه اللبنانية». ولم يغفل أهمية «وضع سياسات طاقة عابرة للقطاعات للاستكشاف والإنتاج والكهرباء من كل المصادر». ورأى أهمية «قيام سلطات ناظمة لا هيئات ناظمة».

وتحدثت الخبير والزميل وليد خدوري عن «آفاق الصناعة البترولية الإسرائيلية»، مشيراً إلى أن «اهتمام إسرائيل بتغيير فجأة، واتجه إلى الأسواق العربية القريبة والموقعة معاهدات سلام معها، بدلاً من إعطاء الأولوية للتصدير إلى الأسواق الأوروبية». ويكمن الهدف الجيوستراتيجي لـ«تبني سياسة تصدير الغاز هذه، في تحقيق تطبيع أضمن للعلاقات مع الدول المعنية، وللفرصة التي يتيحها تصدير الغاز في التغلغل في قطاع الطاقة العربي الاستراتيجي، والنفوذ الذي ستتيحه هذه الخطوة لإسرائيل لاحقاً في المشاركة في تقرير نمو الصناعة العربية، من خلال التحكم بأسعار الغاز والكهرباء». ولم يغفل أن «الأرباح المتوقعة من الاستثمارات الغازية تقلصت في المرحلة الحالية، نظراً إلى هبوط أسعار الغاز الطبيعي إلى أقل من نصف مستويات عام 2014».

التأثير على مصر:

تنتظر مصر إضافة ما بين 5.5 إلى 6 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي و28.5 ألف برميل من المتكثفات يوميا للإنتاج المحلي، من خلال 13 مشروعاً لتنمية حقول الغاز الطبيعي جاري تنفيذها حالياً باستثمارات 33 مليار دولار، ليرتفع الإنتاج إلى 9.5 أو 10 مليارات قدم مكعب من الغاز بحلول عام 2020 وفقاً لتقديرات خطة مشروعات وزارة البترول والشركات العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي في مصر. ومن العوامل المؤهلة لمصر لتحقيق هدفها كمركز للغاز الطبيعي وجود البنية التحتية لقطاع الغاز مثل محطات التسييل وسوق الاستهلاك الكبير، ما يجعل أي مشروع لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي مجدياً اقتصادياً وفقاً لتقرير مجلة "ستراتفور" لتحليل المعلومات عن الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، ووفقاً للتقديرات المبدئية وفي ظل الأوضاع الحالية، فمن المتوقع أن تتوقف مصر عن استيراد الغاز الطبيعي اعتباراً من عام 2021 مما سيمثل محورا هاما في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وعلى حجم الواردات المصرية بصفة إجمالية كما أن شراء الغاز من داخل حقول الإنتاج في مصر أرخص بكثير من استيراده وسيوفر مبالغ كبيرة تتحملها الدولة في عملية الاستيراد أبرزها إيجار مراكز التخزين وذلك وفقاً لآراء عدد من الخبراء في مجال النفط.

التوجه المصري خلال السنوات الماضية كان يعتمد على تصدير فوائض إنتاج الغاز الطبيعي لهذا فإنه يجب وضع خطة استثمارية واضحة لاستغلاله وتعظيم الاستفادة من موارد مصر من الغاز الطبيعي الحالية وربطها بمشروعات وصناعات ذات قيمة مضافة تعلي من العائد المحقق من استخدام الغاز الطبيعي مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة مع تخفيف أو تقليل الاتجاه لتصدير الغاز في شكله الخام، حيث سيعيد ذلك بمثابة إهدار لفرص إقامة صناعات متكاملة مبنية على الخامات المحلية مما سيمثل عمقا استراتيجيا هاما للاستفادة من هذه الموارد في توفير فرص عمل وزيادة حجم الصادرات الصناعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويتزر) (موقع أرقام)

ارتفعت الأسهم الصينية في ختام التداولات الجمعة، لكنها سجلت أكبر خسائر أسبوعية منذ أبريل، تزامناً مع تراجع إقبال المستثمرين على الأصول المحلية وخسائر القطاع العقاري وشركات التأمين.

من ناحية أخرى، اتجهت السندات السيادية الصينية لتسجيل أكبر تراجع أسبوعي في أكثر من سبع سنوات مع اتجاه البنك المركزي لإجراء عملية تصحيح بسوق الديون.

وتشهد أسعار المنازل في الصين تراجعاً بعد حزمة القيود والإجراءات التي فرضت في عدد من المدن لكبح جماح أسعار الوحدات وتفادي ظهور فقاعة بالقطاع العقاري، فيما تعرضت شركات التأمين لضغوط قوية إثر الحملة التي تقودها السلطات على استثمارات القطاع في سوق الأسهم.

وفي ختام التداولات ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.15% إلى 3122 نقطة، لكنه سجل خسائر هذا الأسبوع بنسبة 3.3%.

وارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات يوم الجمعة وسجل مؤشر "نيكي" أعلى مستوياته في عام تقريباً، مع مكاسب الأسهم الأمريكية والأداء القوي لأسهم القطاع المالي في اليابان.

ويرى محللون أن أسواق الأسهم تمكنت من استيعاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع الفائدة، وأنها تتطلع للمستقبل بأفاق جيدة مدعومة بخطط الولايات المتحدة لتعزيز النمو الاقتصادي.

ويواصل القطاع المالي في اليابان تحقيق المكاسب مستفيداً من ارتفاع العائدات على السندات الحكومية العالمية التي عادة ما توجه لها الاستثمارات اليابانية بشكل قوي.

وارتفع العائد على السندات الحكومية اليابانية لأجل عشر سنوات إلى 1% الجمعة، وهي أول مرة يبلغ فيها هذا المستوى منذ 29 يناير حينما أعلن البنك المركزي خفض أسعار الفائدة إلى النطاق السالب وانخفضت العملة المحلية بنسبة 13.2% أمام الدولار منذ انتخابات الرئاسة الأمريكية في الثامن من

نوفمبر، وهو ما شكل دعماً لأسهم الشركات المصدرة حيث يعزز ذلك تنافسية المنتجات اليابانية.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.65% إلى 19401 نقطة مسجلاً أعلى مستوياته منذ ديسمبر الماضي، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.5% إلى 1550 نقطة.

تخلت الأسهم الأمريكية عن المكاسب التي سجلتها خلال تداولات الجمعة وأغلقت الجلسة على استقرار متأثرةً بأخبار استيلاء البحرية الصينية على "درون" أمريكية في مياه بحر الصين الجنوبي، وسجل "نازدك" و "S&P" خسائر أسبوعية، في حين حقق "داو جونز" مكاسب للأسبوع السادس على التوالي.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي حوالي تسع نقاط إلى 19843 نقطة بعد مكاسب بأكثر من 40 نقطة في بداية الجلسة، كما تراجع مؤشر "نازدك" (-19.7 نقطة) إلى 5437 نقطة، بينما تراجع مؤشر "S&P 500" القياسي (-4 نقاط) إلى 2258 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "نازدك" خسائر بنسبة 0.1%، كما سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً بنسبة 0.1%، في حين حقق "داو جونز" مكاسب أسبوعية بنسبة 0.4%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع مؤشر "ستوكس 600" القياسي بنسبة 0.34% أو 1.2 نقطة إلى 360 نقطة. وارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+14 نقطة) إلى 4833 نقطة، كما ارتفع "داكس" الألماني (37.6 نقطة) إلى 11404 نقاط، في حين صعد مؤشر "فوتسي" البريطاني (+12.6 نقطة) إلى 7011.6 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير عند التسوية بنسبة 0.7% أو 7.60 دولار إلى 1137.40 دولار للأوقية، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنسبة 2.1%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 2% أو دولاراً واحداً وأغلق عند 51.90 دولار للبرميل، محققاً مكاسب أسبوعية بنسبة 0.8%، بينما ارتفع "برنت" بنسبة 2.2% أو 1.19 دولار، وأغلق عند 55.21 دولار للبرميل، وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 1.7%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، انخفضت وتيرة المنازل الأمريكية التي جرى البدء في إنشائها بنسبة 18.7% إلى 1.09 مليون وحدة في القراءة السنوية المعدلة موسمياً، كما تراجع تصاريح البناء بنسبة 4.7% إلى 1.2 مليون مقارنةً بقراءة أكتوبر.

التأثير على مصر:

استمرت اسواق المال العالمية في الارتفاع وتجاهل اتجاه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لرفع أسعار الفائدة حيث استفادت من تراجع أسعار العملات العالمية أمام الدولار باستثناء الاسهم الصينية التي سجلت أكبر خسائر أسبوعية منذ أبريل، تزامنا مع تراجع إقبال المستثمرين على الأصول المحلية وخسائر القطاع العقاري وشركات التأمين.

ويرى محللون أن أسواق الأسهم تمكنت من استيعاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع الفائدة، وأنها تتطلع للمستقبل بأفاق جيدة مدعومة بخطى الولايات المتحدة لتعزيز النمو الاقتصادي.

على جانب آخر حققت البورصة المصرية، خلال تعاملات الأسبوع الماضي، المقتصر على 4 جلسات بسبب عطلة المولد النبوي الشريف، مكاسب بلغت نحو 7.4 مليار جنيه، ليبليغ نحو 570.9 مليار جنيه مقابل 563.5 مليار جنيه في الأسبوع السابق له بنسبة ارتفاع بلغت نسبته 1.3 في المائة.

وأظهر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية، ارتفاع أداء مؤشرات السوق الرئيسية بشكل جماعي، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي «إي جي إكس 30» بنحو 0.25 في المائة، ليبليغ مستوى 11326 نقطة، كما مالت مؤشرات السوق الثانوية للارتفاع، حيث سجل مؤشر «إي جي إكس 70» للأسهم الصغيرة والمتوسطة زيادة بنحو 0.52 في المائة ليغلق عند مستوى 452 نقطة، فيما ارتفع مؤشر «إي جي إكس 100» الأوسع نطاقاً بنحو 0.36 في المائة ليصل إلى مستوى 1064 نقطة، وفيما يتعلق بمؤشر «إي جي إكس 20» متعدد الأوزان فقد سجل ارتفاعاً بنحو 1.75 في المائة ليبليغ مستوى 11168 نقطة.

تؤكد على أن البورصة المصرية في أمس الحاجة لتنوع المنتجات والأوراق المالية الجديدة، لدعم قدرتها على زيادة درجة الاستقرار بها واجتذاب سيولة ومستثمرين جدد، إلا أن هناك أهمية لاختيار التوقيت المناسب لبدء تنفيذ تلك الطروحات عقب استقرار أوضاع البورصة الداخلية لضمان تحقيق أكبر نجاح منها، والتي ستمثل بطبيعة الحال رسالة طمأننة للمستثمرين والمؤسسات الخارجية. وفي المحصلة، يواجه الأداء العام للبورصة العديد من التحديات للوصول إلى الاستقرار والنمو ضمن مبررات مالية واقتصادية مباشرة، في حين لم تصل البورصة بعد إلى درجة من الانسجام مع المعطيات المالية والاقتصادية في ظل غياب الاستثمار المؤسسي المبني على قيم وأهداف مالية وتنموية.

كما نرى ضرورة القيام بإجراءات تحفيزية جديدة للبورصة المصرية لزيادة العمق المالي والمرونة الاستثمارية لها وذلك بإتمام التعديلات التشريعية المطلوبة واتخاذ خطوات أسرع نحو طرح شركات وأدوات مالية جديدة بالبورصة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.